تطبيق القانون بحزم ومحاربة الفساد والواسطة أبرز المطالبات

نواب الأمة: حساب عسير للسلطة التنفيذية إذا قصرت في أداء مهامها

أحمد لاري يحذر الحكومة من عدم الانجاز

عادل الخرافي متحدثا

النواب والوزراء يدلون بأصواتهم في انتخابات الشعبة البرلمانية

لاري: واثقون في الخطة التنموية وسنقف لها بالمرصاد بتشكيل معارضة رشيدة وعلى المجلس أن يتهيأ للجان التحقيق

المعركة في الانتخابات والتشكيلة الحكومية هدفها تفصيل الخطة والرغبة بتمرير المشاريع

الخرافي: متفائل بزملائي في المجلس لعدم تأخير جدول الأعمال والعمل للارتقاء بالكويت

سعدون حماد: عدم تواجد الحكومة يدل على عدم اهتمام وتقدير الحكومة للمجلس اولى خطوات الاصلاح تبدأ بالاعتراف بالخلل، بالفعل الخلل موجود في اغلب وزارات الدولة، ميزانية الدولة تعتمد على النفط وعلى أرباحه، وحتى ما كان هناك ارباح كان هناك مشاريع وصرف رواتب الموظفين، ولكن اذا تعثرت مشاريع النفط فمن اين نصرف رواتب المواطنين، هو شريان البلد، خسائر النفط لا تحصى، مشروع مصفاة فيتنام من المفترض الا تتخذ فيه الحكومة قرارات، ومن عقد الصفقة في الداو وتعويضها هو نفسه وزير النفط السابق وتعاقد مع مصفاة فيتنام بنفس الشروط ووضع شرطا جزائيا على بلده، وهذه المرة التعويض 3.5 مليارات دولار.

ومشروع مصفاة هولندا الخسائر فيه 60 مليون والحكومة تضخ فيها مليارات، وخسائر النفط يجب تشكيل لها لجنة تحقيق، وعقد شل البالغ 800 مليون الذي به تنفيع واضح، وحريق آبار النفط وصل الغاز الى الحدود وبعدها بـ12 ساعة تحرك وزير النفط، والخسائر يوميا، ولم يشكل الوزير لجنة تحقيق ساعتها؟! خسائر القطاع النفطي بالمليارات، والاسترالي عندما قاموا بتفتيشه وهددهم بأوراق واسمه روس بيكر، وقابلوه في برج العرب وقاموا بمكافاته، وايضا الهولندي المدان الذي كافاه بنصف مليون دينار، علينا تشكيل لجنة تحقيق عاجلة، اما الوزير فهذا «رايح فيها» ماشي هذا.

يجب ان تكون التنمية على اسس، وليس على الترضيات هناك امور عالقة كثيرة والمواطن مل من مجلس الامة ولا يوجد انجاز، والمجلس هذا ليس في جيب الحكومة، واذا إخطأت الحكومة سنضعهم واحدا واحدا على المنصة.

القضية السكنية وكثرة عدد الطلبات السكنية يجب الاستعانة بشركات عالمية لانجاز هذه المشاريع الاسكانية فهل مجلس الوزراء جاد في الانجاز؟.

وزارة الصحة آخر مستشفى انشئ عام 1980 الوزير مختص وهذا مكانه الصحيح ولكن يجب عليه ان ينجز، اقترحنا في المجلس الماضي انشاء مدينة طبية متكاملة بها جميع التخصصات حتى لا يسافر المريض للخارج، فيجب حماية المواطنين.

جامعة صباح السالم منذ متى وننتظرها؟! ما حدث في مجمع الافنيوز كارثة فلا توجد به نقطة امن ولا طوارئ طبية ولا رجل امن والامن مسؤولية وزير الداخلية، قيادات الداخلية اذا كانوا غير قادرين على العمل فليقم باقالتهم.

أحمد المليفي: رغم الفرح الذي كنا نعيشه الا اننا نجد في الصحافة صورة ان الامطار اغرقت الكويت، وهذا يعكس حالة من الفساد والتسيب وحالة تعيشها اجهزة الدولة المتردية وهناك اموال مدفوعة في كل الخدمات ومناقصات تقرر لكن نجد هذا الخلل الشنيع، واتمنى من رئيس الوزراء ان يقيل كل المسؤولين عن هذا التردي، فهذه الصورة هي الرسالة الوحيدة التي تكشف الفساد في كل اجهزة الدولة.

والمواطن يتضرر من وجود هؤلاء، واذا كانت الحكومة جادة في محاربة الفساد فليصدر قرارا من هذا النوع، ومن هنا فاننا نسير على الطريق الصحيح، وكل الاموال مدفوعة، هناك نقص ذمة وضمير وروح وطنية، واذا كان هناك من يعتقد ان المعركة انتهت بالانتخابات ووجود مجلس الصوت الواحد فهو مخطئ، نحن في وسط المعركة الحقيقية وهي معركة التنمية وهيبة القانون ومحاربة الفساد، الخطر في عدم استقرار البلد.

كل ما نعيشه الآن من خلل فهو افرازٌ مشكلة الفساد والحقيقة الذي تغلغل في جسد البلد، ولن نقبل كمشرعين بان نقفز الى درجة اعلى في قياس مدركات الفساد.

امامنا معركة حقيقية اما ان تعود الكويت افضل لما كانت عليه او نعود الى المربع الاول، هناك من يريد ان يأخذ دور الحكومة، فعليها ان تضع الخطط والعلاج لكل مشكلاتنا، واذا إخطأت سنحاسبها حسابا عسيرا لأن المرحلة لا تحتمل الكثير من الأخطاء، ولن نسمح لأحد أن يهدد أمن واستقرار الوطن وسنتعاون ولن يتحول التعاون الى تهاون.

يوسف الزلزلة: سمو الامير كان ينبه على حالة مرت على الكويت والآن انتقلنا الى مرحلة اخرى، هناك آمال كبيرة معقودة على هذا المجلس والمسؤولية كبيرة وعظيمة علينا، ومررنا بحقبة من الزمن كان بها بعض الممارسات غير الصحيحة هناك صفحة قد طويت وعلينا ان نستقبل عملا حثيثا لرفعة كويتنا الحبيبة، عندما يتكلم صاحب السمو عن الامن الذي يفترض ان تقوم به الحكومة، اي امن؟! الأمن الذي تتيجته القتل والسرقة وخرق القوانين دون تحرك من الحكومة أو تنفذ توجيهات الامير وما كان سننساه من حيث العمل لكن من حيث المحاسبة لن ننساه.

اي رفاه نتكلم عنه وهناك نسبة كبيرة تعاني ما تعاني وامامها كم هائل مما تحمله من مسؤولية لقلة الحيلة، قروض المواطنين التي يجب ان يتم التعامل معها لحلها علينا دستوريا ان تكون الكويت كويت الرخاء وبتوجيهات سمو الامير ان الابناء يستفيد من اموال الدولة، نريد لهذا البلد ان يعيش كويت العزة والكرامة.

ما ورد في كلمة رئيس الوزراء شيء جميل لكن اتمنى الا تكون انشائية واذا التزمت الحكومة به ستتحول الكويت الى جنة الله في ارضه.

نبيل الفضل: جميع الخطابات الاميرية سامية في مضامينها المشكلة ليست في الخطابات المشكلة في المتلقي، فاما ان يكون لديه فزعة والمجالس السابقة كانت تسعى الى عرقلة الخطاب واهدامه والحكومات كانت عائشة في التردد والخوف، اليوم المجلس اختلف، يكفي انه جاء لرغبة صاحب السمو باصلاح العملية الانتخابية بالصوت الواحد، ووجوه النواب الجدد توحي بان هناك فرصة اخيرة للكويت لتخرج مما كانت عليه لمدة عقدين، المجلس تغير والحكومة لم تتغير، حتى الوجوه القديمة اصبح لديها طاقة لم تكن موجودة في ظل الصراخ السابق والصوت العالي للنواب السابقين.

نحن نمر بأصعب المراحل وهي مرحلة بقاء الكويت وهذا المجلس هو الفرصة الاخيرة، فنتمنى على الحكومة ان تغتنم هذه الفرصة الذهبية.

الحديث عن الاصلاح والتنمية في ظل انعدام الامن اصبح من انواع الترف الفكري، كيف نفكر في التنمية في ظل عدم الامن والامان.

ارجو من صاحب السمو بان «القضية الامنية يا طويل العمر ونرجو الايعاز لمن يهمه الامر بان تعامل معاملة خاصة، والحد من ارتكاب الجريمة من خلال القانون والاحكام بصورة سريعة» هناك حالات خاصة تستدعي الاستثناء وما حدث في الافنيوز يستدعي الاستثناء ونتمنى أن نفعل حالات الاعدام وتنفذ لأن من أمن العقوبة أساء الادب ونتمنى ان نجد القصاص السريع.

نواف الفزيع: نقف على اعقاب قادم من حراك وظروف استثنائية الخطاب تحدث عن دعوة لاعادة النظر في اوضاعنا ونحن نقف امام تمييز بين الحكم والحكومة والبعض لم يستدرك ان اساس انتقادنا للحكومة اواجبنا حتا غير مرتبط بايماننا بمنظومة الحكم لكن ما حدث قد حدث وادى ذلك بسمو الامير ان يمارس صلاحياته وفق المادة 71 من الدستور باصدار «الصوت الواحد» الذي اعتقد البعض أن خروجه عن اطار الديمقراطية هذه الرسالة المشينة في المضبطة اليوم قد يقرأها البعض في الحكومة، هناك من يعتقد أن شرعية المجلس مؤجلة لحين حكم المحكمة الدستورية وهذا امر خطير، وزير من الوزراء استاذن احد الاعضاء السابقين في الدخول في هذه التشكيلة الحكومية الجديدة، هناك مسؤولية ملقاه على عاتقنا اي فترة سيمكثها المجلس الا سندرك حجم مسؤوليتنا.

رسالة الامير لنا سنقول له سمعا وطاعة، اما رسالة الامير للحكومة عن الاعتراف بالخلل واصلاحه، وبعدها يأتي وزير المالية ويقر بعكس هذا الكلام وكأنه يتحدى الخطاب الاميري والفاصل بيننا وبينه هو الخطاب الاميري، فنحن الرقابة الشعبية وسنقف امامك في المساءلة السياسية.

اذا كانت بداية اعمال الحكومة هذا التصريح فماذا نتوقع عمل الحكومة بعد ذلك؟! رسالتنا واضحة الحكومة مطالبة بالالتزام الجاد في تطبيق القانون في قضية القروض التي تمس 300 الف شخص.

خليل الصالح: مطلوب من رئيس الحكومة والوزراء أن يفعلوا تطبيق القانون ولكن من الملاحظ بداية من التشكيل الوزاري نقول انها لم تأتي متناغمة ومتوافقة مع المجلس ولكن لنعمل سويا، وعليها ان تملك الجرأة وتقول اخطأنا، والمطلوب منها ان تسمو على نفسها وتقول أخطاءها.

اتمنى من الوزراء ان يراقبوا انفسهم في هذا الخصوص، ومساواة المزايا والرواتب بين الموظفين، العدالة الاجتماعية فقدت ولنبتعد عن سياسة الترضيات.

ضرورة ان تطبق الحكومة القانون، وعدم التراخي في تطبيقه واعادة هيبة القانون، ولو جريمة الافنيوز كانت في اليابان لقدم الوزير استقالته.

الحكومة اذا لم تأت ببرنامج ورؤية واضحين فسنعود الى المربع الاول، هناك قضايا كثيرة تؤرق الشعب، كالصحة والتعليم والمرأة والاسكان، والبدون ونريد حكومة جادة تريد الانجاز وتحقيق طموحات المواطنين الشعب الكويتي الذي اعطانا الفرصة اقول لهم اذا لم نحقق طموحاتكم حاسبونا على عدم الانجاز، والا فلا نستحق ان نجلس على هذا الكرسي.

وتلا الأمين العام اقتراحا بشان تقليص فترة كلام النواب من 10 دقائق الى 5 دقائق.

موافقة عامة

عدنان المطوع: مظاهر الفوضى الموجودة بالشارع مسؤولية وزارة الداخلية وعليها الحد منها، وعلى المجلس الحالي ان يتحمل مسؤولياته في تحقيق طموحات المواطنين.

الايمان بالنهج الديمقراطي هو نهج الكويت منذ القدم علينا الاعتبار بما يحدث في مصر وسوريا ولنحافظ على وحدتنا الوطنية ولنكافح الفساد من خلال تطبيق القانون على الجميع، والبعد عن النزعة القبلية والطائفية وهذا الموضوع بحاجة الى معالجة جذرية.

القضية الاسكانية واحدة من القضايا المهمة بان تسلم الحكومة الاراضي الى الاسكان وتأسيس شركات مساهمة والتي اقرت بقوانين سابقا ولم تنفذ الى الحين وضرورة تنويع مصادر الدخل وتعديل الخطة التنموية وجعلها واقعية قابلة للتنفيذ.

خالد الشليمي: سمعنا كثيرا من الكلام عن ان الحكومة عليها ان تترجم الخطاب الاميري، كل ما سمعناه كلام انشائي، الدولة نفسها لا تملك استراتيجية لا تملك وضع الوزراء فرأس الهرم يقوم على سياسة الترضيات والمحاصصة الخطاب تطرق الى 11 نقطة ولم يتطرق الى الاصلاحات السياسية، ولم يتطرق الى كل هذا الحراك الشبابي والسياسي في الشارع، نحن لا نقر بالفوضى لكن ينبغي الاستماع الى التيارات السياسية والمجاميع الشبابية، الخطاب كان بعيدا عما يلامس الشعب، ميزانية التربية والتعليم مليار و600 مليون 70 في المئة منها تصرف رواتب و30 في المئة تصرف للتعليم.

سعد الخنفور أثناء الجلسة

الخنفور: 3 دورات نسمع وعود الحكومة دون فعل وننتظر منها الآن برنامجاً واضحاً يراجع كل 3 أشهر

رولا: نحترم جميع أعضاء المجلس ونتطلع للبناء والإنجاز.. والشركة التي تحدث عنها لاري لم تعد الخطة التنموية

الشطي: كلمة صاحب السمو بلسم شاف على جراحات المواطنين شخصت مواضع الخلل ووضعت الدواء

بعد تقدمه بطلب موقع من 26 نائباً وبالتنسيق مع الحكومة

الصانع: جلسة خاصة لمناقشة ادعاءات المويزري بالتجاوز على المال العام في 7 فبراير

يعقوب الصانع أعلن قبول الحكومة بجلسة خاصة لمناقشة التجاوز على المال العام

اعلن النائب يعقوب الصانع انه تقدم بطلب موقع من 26 نائباً لتخصيص جلسة لمناقشة ما اثاره الوزير السابق شعيب المويزري عن التجاوزات على المال العام، مشيرا الى انه بعد التنسيق مع الحكومة تقرر عقد الجلسة في 7 فبراير المقبل حتى تكون الردود متوفرة من قبل الجانب الحكومي.

واوضح الصانع ان النواب وافقوا على تاجيل الموعد بعد ان كان الطلب ينص على ان تعقد الجلسة في يناير من اجل التعاون مع الحكومة وعدم ترك اي مجال للادعاء بعدم وجود فرصة لاعداد الردود.

من جانب اخر اوضح الصانع ان النائب عسكر العنزي لم يقصد تدخل الوزيرة رولا دشتي في تصويت الحكومة في انتخابات الشعبة البرلمانية وانما في تدخلها في التاثير على قناعات النواب، وهذا الامر اذا صح فانا اتفق مع الاخ عسكر ولا اتفق مع ما قامت به الوزيرة.

وفي ذات السياق اكد النائب عبدالحميد دشتي ان اكثر من ثلاثين نائبا وقعوا على طلب الجلسة الخاصة، مؤكدا ان ما يهمه في الأمر هو مناقشة مخالفات مشروع جسر جابر.

واضاف دشتي ان النواب سيقفون بالمرصاد لاي تجاوزات على المال العام في الفترة الماضية والمقبلة.